

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية

المنتهية في 30 سبتمبر 2025

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلاً آخرًا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.م.ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025، وذلك استنادًا على البيانات المالية غير المدققة.

لقد اتسم النمو العالمي في العام ٢٠٢٥ بالمرونة والصلابة إلا أن المعدل أخذ في التباطؤ، نظرًا لتوجه البنوك المركزية بالموازنة بين احتواء التضخم ودعم النشاطات الاقتصادية. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو العالمي إلى 3.2% في عام 2025. ولا يزال السوق العالمي يشهد تقلبات كبيرة بسبب زيادة العوائق التجارية وعدم اليقين الناجم عن التعريفات الجمركية، مما أثر بشكل خاص على سلاسل التوريد وقرارات الاستثمار. كما شهدت أسواق النفط تقلبات متجددة بسبب مخاوف العرض والرسوم الجمركية. وعلى الرغم من هذه التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي تحسنًا في النمو الإقليمي للشرق الأوسط بمقدار 3.5% خلال العام 2025، مما يعكس التيسير النقدي التدريجي وجهود التنويع الاقتصادي الناجمة.

لا يزال الاقتصاد العُماني يواصل مسيرته بثبات، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9% في عام 2025، مدعومًا بتطور الأنشطة النفطية وغير النفطية، لا سيما في قطاعات الخدمات اللوجستية والتصنيع والسياحة والاستثمار في الطاقة الخضراء، التي تستفيد بشكل متزايد من مبادرات الحكومة لتنويع الاقتصاد والتي أصبحت عامل استقرار رئيسي للاقتصاد.

ولاتزال معدلات التضخم منخفضة، حيث انخفض معدل مؤشر أسعار المستهلك إلى 1.1% بشكل سنوي في سبتمبر 2025، مدفوعًا بشكل رئيسي بثبات أسعار المواد الغذائية والمشروبات. في الوقت ذاته، حافظت سلطنة عُمان على تصنيفها الائتماني السيادي عند مستوى استثماري (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة (تم تأكيده من قبل S&P في سبتمبر 2025)، مما يعكس التزام الحكومة بإدارة مالية منضبطة وتنفيذ سياسات رشيدة لخفض الدين العام.

وقد قطعت عُمان خطوات كبيرة في تعزيز وضعها المالي من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية المستهدفة وإعادة هيكلة الحكومة. كما حققت هذه المبادرات، التي تسترشد بخطة مالية متوسطة الأجل، توازنًا بين الإيرادات والإنفاق العام، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. وقد أعطت الحكومة الأولوية لخفض الديون، والتي ساهمت في تخفيضه من 68% من الناتج المحلي الإجمالي 2020 إلى ما يقارب 34%-36% بمنتصف 2025، مع تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، مما عزز الربحية وخفض الديون.

ومن المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض، وأن يظل التضخم منخفضًا عند متوسط 1.9% خلال الفترة 2025-2027. وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي ظروف الائتمان المواتية للقطاع الخاص إلى دفع نمو الإقراض بنسبة 5% - 6% سنويًا.

من المتوقع أن يتقلص الحساب الجاري، الذي سجل فائضًا في عام 2024، ويتحول إلى عجز متواضع في عام 2025 بسبب تقلبات أسعار النفط. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضًا عند متوسط يتراوح بين 0.9% و 1.5% خلال الفترة 2025-2026. ومن المتوقع أن تدفع ظروف الائتمان المواتية للقطاع الخاص نمو الإقراض بنسبة 5% إلى 6% سنويًا.

-

الأداء المالي

خلال التسعة الأشهر الأولى من العام، حقق بنكم أداءً ماليًا جديرًا بالثناء، حيث أظهر نموًا مستدامًا في المؤشرات الرئيسية. ويُعزى هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

في 30 سبتمبر 2025، بلغ صافي أرباحنا 14.8 مليون ريال عُماني، مسجلًا زيادة ملحوظة بنسبة 19% مقارنةً بـ 12.4 مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من العام السابق (30 سبتمبر 2024). ويعكس هذا النمو التزامنا المستمر بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا ومساهميننا الكرام.

ومن جانب آخر، نما دخلنا التشغيلي بنسبة 10% ليصل إلى 45.2 مليون ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2025، مقارنة بـ 40.9 مليون ريال عُمانى في نفس الفترة من العام الماضى. وفي الوقت ذاته، ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 9% لتصل إلى 21.8 مليون ريال عُمانى مقابل 20.1 مليون ريال عُمانى على أساس سنوي، حيث واصل البنك استثماراته في تعزيز البنية التحتية التشغيلية لمواكبة ديناميكيات السوق المتغيرة ودعم النمو المستقبلي. ونتيجة لذلك، حقق صافي الربح قبل الضريبة زيادة بلغت 17% ليصل إلى 17.1 مليون ريال عُمانى مقارنة بـ 14.6 مليون ريال عُمانى في العام السابق.

كما شهدت أصول البنك الإجمالية توسعاً ملحوظاً، حيث بلغت 1.96 مليار ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11% مقارنة بـ 1.76 مليار ريال عُمانى في نفس الفترة من العام الماضى. كما نما حجم محفظة التمويل الإجمالية بنسبة 9% لتصل إلى 1.64 مليار ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 1.5 مليار ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2024، مما يعكس الطلب القوي على منتجاتنا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستمرت محفظة ودائع العملاء في تحقيق نمو مستمر، حيث ارتفعت بنسبة 11% لتصل إلى 1.59 مليار ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2025، مقارنة بـ 1.44 مليار ريال عُمانى في العام الماضى. من المتوقع أن يسهم هذا الزخم في قطاعي التجزئة والشركات في دعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية طويلة الأجل.

الجدير بالذكر أن حقوق مساهمي البنك ارتفعت بنسبة 5%، لتصل إلى 274 مليون ريال عُمانى حتى 30 سبتمبر 2025، مقارنة بـ 260 مليون ريال عُمانى في سبتمبر 2024، وذلك بفضل قدراتنا في توليد رأس المال. وتعكس هذه النتائج التزامنا بالنمو المتوازن، والتنويع، وإدارة التكاليف، وتحسين الهوامش، والتحول الرقمي، إلى جانب توسيع نطاق منتجاتنا وقاعدة عملائنا. ونحن نواصل التمسك بمسؤوليتنا في دفع عجلة النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.

وخلال الفترة هذه، وافق مجلس الإدارة على خطة رأس مال مصممة لدعم المرحلة التالية من النمو الطبيعي وترسيخ ريادة بنك نزوى في السوق. حيث ستعزز هذه المبادرة قاعدة رأس مال البنك من خلال إصدار رأس مال إضافي من الشريحة الأولى على دفعات متعددة من خلال خيارى الاكتتاب العام أو الاكتتاب الخاص، بقيمة إجمالية للإصدار تبلغ 60 مليون ريال عُمانى، رهناً بموافقة البنك المركزي العُمانى وهيئة الخدمات المالية، مما يعزز قدرته على تلبية الطلب المتزايد على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في قطاعاته المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الدولية.

نحن واثقون من أن ركائزنا الإستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهميننا.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يواصل اقتصاد سلطنة عُمان تحقيق نمو مطرد، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي من خلاله تقريره الصادر في أكتوبر 2025 أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.9% خلال عام 2025. ويستمر هذا التوسع نتيجة -بالدرجة الأولى-

بأنشطة القطاع غير النفطي، الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة 5.6%، مما يعكس نجاح جهود التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة قطاعات التصنيع والخدمات والسياحة في دعم النمو الشامل.

وتستمر جهود الحكومة الناجحة في التنويع الاقتصادي، حيث تساهم قطاعات التصنيع والبناء والسياحة بشكل رئيسي في هذا التطور. ويأتي هذا النمو مدعوماً بالجاذبية المتزايدة لسلطنة عُمان لأسواق دولية جديدة، وتطبيق التأثيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تسهم في تعزيز عدد الزوار.

على صعيد الهيدروكربونات، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة تدريجية، إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يُعوّض جزئياً عن مكاسب الإيرادات. ومع ذلك، من المتوقع أن يسهم ارتفاع إيرادات الغاز الطبيعي، إلى جانب توسيع القاعدة الضريبية، في تعزيز الإيرادات المالية وضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

لا تزال السياسة المالية في عُمان تتسم بالحكمة، إذ تعتمد الحكومة في ميزانيتها على متوسط سعر للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل في عام 2025. ورغم هذه التوقعات المتحفظة، لا تزال إصلاحات أسعار النفط، والمؤشرات المالية إيجابية. ولا يزال التضخم منخفضاً عند 1.5% -مع تسجيل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بنسبة 1.1% في سبتمبر 2025-، كما أنه من المتوقع أن تحافظ عُمان على فائض مالي، مما يعكس التحسينات المستمرة في إدارة المالية العامة.

من المتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في عُمان على مرونته في عام ٢٠٢٥، مدعوماً ببيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسن الوضع المالي، ومبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة. وستساعد جهود ضبط المالية العامة في البلاد، إلى جانب دعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات مناخ الاستثمار، على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز فرص الإقراض في مختلف القطاعات.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المعززة، يتمتع بنك نزوى بموقع قوي يمكنه من الحفاظ على المرونة، واقتناص الفرص المستقبلية، وتقديم أفضل قيمة لمساهميهِ. ومن الجدير بالذكر أن تصنيف بنك نزوى الائتماني قد تم رفعه مؤخراً من قبل وكالة موديز إلى الدرجة الاستثمارية (Baa3)، مستفيداً بشكل مباشر من التحسن في النظرة السيادية. ويُعد هذا التحسن في التصنيف تأكيداً قوياً يعزز الثقة في إدارة بنك نزوى الحكيمة وأساسياته القوية. وبالتزامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي، والاستفادة من ميزانيته العمومية المتينة وإدارة المخاطر الاستباقية، يهدف بنك نزوى إلى اغتنام الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تحقيق أقصى قيمة

لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكرا خاصا إلى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعمهم المستمر.

ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وحماس. ونحن على ثقة بأنه بدعمكم المتواصل، سيتمكن بنك نزوى ليس فقط من استغلال الفرص وتجاوز التحديات المستقبلية، بل سيواصل النمو والتطور، ويضع معايير جديدة للتميز في قطاع الصيرفة الإسلامية.

خالد بن عبد الله بن علي الخليلي

رئيس مجلس الإدارة